

النشاطات الشبابية في مصر، عودة بخصائص جديدة

دينا شحاتة *

تشهد مصر انفجارا شبابيا، أو "مرحلة من تزايد كبير لنسبة الشباب بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى"، وهي في هذا حالها كحال سائر بلدان العالم العربي. ويمثل الشباب اليوم ثلث السكان، وهم فئة بذلت السلطات، تاريخيا، جهودا لعزلها سياسيا واقتصاديا. وهي جهود مستمرة حتى اليوم. وعلى الرغم من تهميشهم، فقد بقي الشباب كفة اجتماعية، بسبب مدينتهم ومكانتهم في التعليم، من أكثر الجماعات حراكا في المشهد السياسي المصري.

وقد حفز عودة النشاط الشبابي التأييد الشعبي للانتفاضة الفلسطينية عام 2000، وذلك بعدما يقرب من عقد من غياب التحرك السياسي. وتجاوزت هذه العودة العديد من المحرمات التي طبعت الحياة المصرية لعدة عقود. بل أكثر من ذلك، امتلك النشاط الشبابي الراهن خصائص فريدة تميزه عن الموجات الأولى، فهو يتحقق بأغلبه خارج أطر الأحزاب السياسية القائمة، وهو ليس مؤدلجا، وهو متنوع داخليا وإدماجي، ويتم خارج المكان التقليدي لحركته، أي حرم الجامعات. ومن الملفت أن الشبيبة الإسلامية لا تحتل صدارة الموجة الحالية من هذا النشاط. كما يستخدم الشباب مروحة واسعة من وسائل الإعلام والاتصال التقنية الجديدة كأدوات للتنظيم وللتحريك وللتعبير عن وجهات نظرهم، ولتحدي الدولة والنظام السياسي المصري حول مسائل الإصلاح السياسي والدستوري. وفيما ابتدع الشباب قنوات وميادين التعبير والتحرك تلك، فإن الاستمرار في إقصائهم وتجاهل تطلعاتهم أو معاملتهم بالقمع تهدد بإكساب نشاطاتهم طابعا جذريا.

تحركات الشباب في مصر تعود إلى انتفاضة العام 2000، عندما احتشد مئات من طلبة الجامعات والمدارس دعماً للفلسطينيين. وفي عامي 2002-2003، امتدت حركة الشباب لتعارض الغزو الأميركي للعراق ومن ثم احتلاله. وفي عامي

أضاءت أحداث 6 نيسان/ ابريل 2008، التي شهدت التحرك المتوازي لكل من عمال النسيج في المحلة الكبرى وتحركات الشباب في عدد من المدن، الدور الناهض للشباب في الحياة العامة المصرية، بعد فترة طويلة من الغياب. ولعل آخر موجة من

* خبيرة في مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية في مصر

إقصاء الشباب في مصر

تشهد مصر، مثلها في ذلك مثل الكثير من الدول العربية، ما يعرف بـ "الانتفاخ الشبابي"، والذي يقصد به الفترة الزمنية التي تكون فيها نسبة الشباب إلى مجموع السكان في تزايد كبير، بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى¹. ووفقاً لـ "كابماس"²، فإن 28 بالمائة من مجموع السكان المصريين عام 2007، كانوا ما بين 15 و29 عاماً من العمر. وبذلك، فإن الشباب يشكلون قرابة الثلث من مجموع السكان في مصر. بيد أن الشباب المصري يعتبر من الفئات الاجتماعية المغبونة، وهو يعاني من شتى أشكال الإقصاء الاجتماعي. ووفقاً للمرجع السالف (أسعد وبرصوم)، فبالرغم من الزيادة في نسبة المنتسبين للمدارس، فإن بؤس المعايير التربوية من ناحية، والمنهاج التعليمي غير المعدّ كي يلائم احتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، قد أنتجا مستوى مرتفعاً من البطالة وشبه البطالة بين الشباب. ومما يجدر ذكره أنّ 83 بالمائة من العاطلين عن العمل هم من الفئة العمرية ما بين 15 و29 سنة، منهم 47 بالمائة بين 20 و24 سنة. وتبلغ نسبة الشباب الحائزين على الشهادة الثانوية وما فوق 95 بالمائة من العاطلين الشباب. وبالإضافة للمستوى المرتفع من البطالة، فإن الشباب المصري

2004-2005، انتقلت نشاطات الشباب وتحركاتهم نحو القضايا الداخلية، وأصبح الشباب جزءاً مهماً من حركة انبثقت لتوها تدعو لإصلاحات سياسية ودستورية.

ومنذ العام 2000، أظهرت حركة الشباب سمات فريدة تميزها عن الموجات التي سبقتها من التحركات الشبابية. ومثال ذلك أنها اليوم، وإلى حد بعيد، تتم خارج الأطر الحزبية الموجودة، وتنحو لأن تكون أقل أيديولوجية وأكثر شمولاً بالمقارنة مع الحركات السابقة. وإلى ذلك، فقد أخذ الجيل الجديد من الناشطين الشباب يتمكن أكثر فأكثر من استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة من أدوات الحشد. ولقد تمكن الشباب الآن، ومن خلال استخدامهم لمواقع الانترنت ومدوناتهم، وأيضاً من خلال شبكات التواصل الاجتماعية مثل الفيس بوك، من تنسيق وتنظيم مختلف النشاطات الاحتجاجية، حتى في ظل غياب بنية سياسية منظمة. ولعلّ إضراب السادس من نيسان / إبريل المذكور أعلاه كان بأكمله نتاجاً لنشاط بين الشباب يعتمد على تقنيات "الحيز الافتراضي".

تتفحص هذه الدراسة الموجة الأخيرة من تحركات الشباب، من خلال موضعيتها في سياقها السوسيولوجي والتاريخي الأوسع، ومن ثم إضاءة سماتها المتميزة وتقييم تأثيراتها المحتملة على شتى مناحي الإصلاح السياسي في مصر.

¹ راجي أسعد وغادة برصوم، *إقصاء الشباب في مصر: بحثاً عن فرصة ثانية*، ورقة عمل المبادرة الشرق-أوسطية للشباب، رقم 2، أيلول/سبتمبر 2007، ص 5

² الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية

وخاصة من الجزء المدني المتعلم، فئة اجتماعية هامشية. ولكنها فئة تراودها الآمال العريضة بسبب حياتها المدنية وتعليمها، إذ لطالما كان الشباب من بين الفئات الأكثر تعبئة في الحياة السياسية المصرية، وذلك منذ بدايات القرن العشرين وحتى اليوم.

الحركات الشبابية في مصر في القرن العشرين

لقد كان الشباب المصري، وخصوصاً طلبة الجامعات، لاعباً مهماً في السياسة المصرية على امتداد معظم القرن الفائت وحتى القرن الحالي. وخلال المرحلة الليبرالية (1919-1952)، كانت التعبئة الشبابية ضد الاستعمار البريطاني ولدعم الحكم الدستوري أساساً للحياة السياسية في مصر. وكان طلبة الجامعات مكوناً مهماً من مكونات معظم الحركات السياسية الرئيسية في تلك المرحلة (حزب الوفد، الإخوان المسلمون، حزب مصر الفتاة، والحركة الشيوعية)، وكان النشاط الشبابي في تلك الفترة امتداداً لنشاط تلك الجماعات السياسية⁵.

وخلال مرحلة عبد الناصر، كان النشاط السياسي مقيداً إلى حد كبير، وقد انحصرت حركة الشباب بالمنظمات المدعومة من قبل الدولة، مثل منظمة الشبيبة وطلّاع الشبيبة، التي كانت جزءاً من الاتحاد الاشتراكي العربي. ومع ذلك، فقد كان طلبة

يعاني أيضاً من شبه البطالة. وفي عام 2005، كان 72 بالمائة من الداخلين إلى سوق العمل يستخدمون في القطاع غير النظامي والمنخفض الأجور.

وبالإضافة إلى المعايير التعليمية المنخفضة والبطالة العالية، فإن الشباب المصري يعاني أيضاً من معدلات الزواج المتأخرة. ولقد أدت الكلفة المرتفعة للزواج إلى تأخيره بين الشبان والفتيات، ومن ثمّ، فإن 57 بالمائة من الرجال في المناطق الحضرية بلغوا التاسعة والعشرين دون أن يتزوجوا، وبلغ 22 بالمائة منهم سن الرابعة والثلاثين دون زواج.

أما الشكل الأخير من أشكال الإقصاء التي يعالجها كتاب أسعد وبرصوم فهو الإقصاء السياسي. ووفقاً لبحث أجراه مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية حول الشباب (بين سني 15 و24)، فإن المشاركة المدنية بين الشباب هي في غاية التذني، إذ أن 56 بالمائة من العينة لم يشاركوا مطلقاً في انتخابات اتحاد الطلبة، و67 بالمائة لم يشاركوا مطلقاً في أي نشاط طلابي، و84 بالمائة لم يشاركوا مطلقاً في مظاهرات أو احتجاجات عامة³. بينما وجدت دراسة أخرى أن 67 بالمائة من الشباب لا يملكون بطاقة انتخابية، وأن 80 بالمائة لم يصوتوا في الانتخابات البرلمانية لعامي 1990 و1995⁴.

إن الأشكال المختلفة للإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للشباب جعلت منهم،

³ بحث في توجه الشباب، تقرير غير مطبوع، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004

⁴ أحمد تهامي عبد الحي، التوجهات السياسية للأجيال الشابة، الديمقراطية، المجلد 6، نيسان/ إبريل 2002، ص 121

⁵ سعيد عيسى محمد، تطور الحركة الطلابية في مصر، أحوال مصرية، المجلد 40، صيف 2008، ص 27-40

الهيمنة على اتحادات الطلبة في غالبية الجامعات المصرية الأساسية⁷.

على أنه وبعد زيارة السادات لإسرائيل في العام 1977 وما تلا ذلك من توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام ، بدأت مجموعات الطلاب الإسلاميين في الانضمام إلى زملائهم اليساريين في نقد توجهات سياسة السادات الخارجية. ومع ازدياد المعارضة له، أصدر نظام السادات تشريعاً جديداً لتنظيم النشاطات الطلابية. ويسمح قانون الطلاب لعام 1979، والذي لا يزال قيد التطبيق حتى يومنا هذا، لإدارة الجامعات بالتدخل مباشرة في الانتخابات الطلابية، بواسطة تفحص المرشحين والتدقيق في أوضاعهم. كما أنشأت وحدة أمنية جديدة خاصة، عرفت باسم "الحرس الجامعي"، وأعطيت صلاحية العمل داخل الحرم الجامعي لضمان "أمنه"، كما حظر قانون 1979 الأحزاب السياسية من النشاط داخل الحرم الجامعي⁸.

وعلى الرغم من التقييدات الشديدة التي يفرضها قانون العام 1979 على النشاطات الطلابية ، فإن نظام مبارك اعتمد سلوكاً أكثر تسامحاً نسبياً تجاه النشاطات السياسية غير العنيفة، على امتداد معظم حقبة الثمانينات من القرن الفائت. وكنتاج لهذه السياسة، تمكن الطلبة الإسلاميون من الحفاظ على حضورهم في الجامعات. وغالباً ما ركزت

الجامعات والعمال هم أول من تحركوا ضد نظام عبد الناصر نفسه، في أعقاب هزيمة 1967. وفي عام 1968، نفذ طلبة الجامعات والعمال تظاهرات، مطالبين بمحاسبة أولئك الذين كانوا سبباً في هزيمة 1967 محاسبة صارمة، وبإعادة الحقوق السياسية والحريات. واستجاب النظام الناصري بأن أنزل عقوبات أشد بالضباط العسكريين، وقام بتقديم الوعود بتحرر سياسي محدود من داخل الأطر الحزبية للحزب الحاكم⁶.

وفي مرحلة السبعينات، حازت حركة الشباب على زخم كبير. ففي عامي 1972/1973، شكل الشباب اليساري مجموعة من الأندية المستقلة والجمعيات داخل الجامعات ونفذوا سلسلة من التظاهرات للضغط على نظام السادات من أجل شنّ حرب لاستعادة سيناء. إلى ذلك، كان طلبة الجامعة اليساريون مساهمين فاعلين في أحداث انتفاضة "الخبز" عام 1977، والتي كانت أكبر أحداث تشهدا مصر منذ إسقاط الملكية وتأسيس الجمهورية في عام 1952.

ومن أجل مواجهة نشاطات الطلبة اليساريين والناصريين، فقد شجّع نظام السادات في النصف الثاني من السبعينات ظهور جماعات طلابية إسلامية في الجامعات المصرية. ومع نهاية ذلك العقد، كان الطلبة الإسلاميون قد نجحوا في تهميش مجموعات الطلاب اليساريين، كما نجحوا في

⁷ المصدر نفسه، ص 34-36
⁸ المصدر السابق، ص 37

⁶ المصدر نفسه، ص 33-34

نهضة التحركات الشبابية منذ انتفاضة العام 2000

بعد قرابة عقد كامل من انعدام النشاطات الشبابية، بدأت تحركات الشباب تنشط من جديد مع تفجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية في خريف العام 2000. وفي عامي 2000 و2001، نفذ الطلبة عدداً من التظاهرات دعماً للانتفاضة الفلسطينية. إلى ذلك، انضم مئات من الشباب المصري إلى اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، التي كان نخبة من الناشطين اليساريين من جيل السبعينات قد أنشئوها. وبمشاركة قوية من الشباب، استطاعت هذه اللجنة أن تطلق حملة مقاطعة للمنتجات الأمريكية والإسرائيلية، وأن تجمع التبرعات وترسل قوافل من المساعدات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي عامي 2002 - 2003، استمرت حركة الشباب تكسب المزيد من الزخم نتيجة للغزو الأمريكي للعراق ومن ثم احتلاله. وفي يومي 20 و21 آذار/مارس، نفذ عشرات الألوف من المصريين، جُلهم من الأجيال الشابة، تظاهرات واسعة في ميدان التحرير، وسط العاصمة القاهرة. وكانت تلك المظاهرة هي الأكبر التي شهدتها مصر منذ أحداث ثورة الخبز في 1977.

وفي عامي 2004 - 2005، عندما بدأ الاهتمام المحلي والدولي ينتقل نحو قضايا الإصلاح السياسي والدستوري، اتجهت الحركة الطلابية أيضاً في هذا الاتجاه. وانضم مئات من الشباب المصري إلى

النشاطات الطلابية في الثمانينات على القضايا الثقافية والسياسة الخارجية أكثر من تركيزها على القضايا الداخلية. وحاول الطلبة الإسلاميون أن يدفعوا لتبني قواعد أخلاقية صارمة في الحرم الجامعي، من خلال فرض الفصل بين الجنسين وحظر النشاطات الفنية والترفيهية التي كان ينظر إليها على أنها ممارسات لإسلامية.

واستمر ذلك حتى مطلع التسعينات عندما تبني النظام أسلوباً تصعيدياً تجاه الإخوان المسلمين وغيرهم من الجماعات الإسلامية، فبدأ بتطبيق التقييدات المنصوص عنها في قانون 1979 بشكل فعال. وخلال التسعينات من القرن الماضي، مُنع الإخوان المسلمون وغيرهم من الإسلاميين من الاعتراض على نتائج انتخابات الاتحادات الطلابية، وعيّنت الإدارة الطلبة الموالين للنظام على رأس هذه الاتحادات. وبدأ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بإنشاء عدد من الأندية داخل الجامعة على أمل كسب ودّ طلبة الجامعات. زد على ذلك أن وجود الحرس الجامعي صار أكثر بروزاً، وغالباً ما كان الطلبة من المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية يُراقبون وتنمّ مضايقتهم. وكنتيجة لهذه التضييقات، التي كانت جزءاً من قمع أشمل موجه ضد المعارضة المصرية، فإن التحركات الشبابية كانت محدودة على امتداد فترة التسعينات.

في مصر اعتصاماً، ساندته بالتظاهر أحزاب وحركات مختلفة. وكان للشباب المنتمين إلى حركات مثل كفاية والإخوان المسلمين وجود بارز في هذه التظاهرات. أما ردّ فعل النظام على هذه النشاطات فقد كان قوياً للغاية، وتم اعتقال وتوقيف مئات من ناشطي الإخوان المسلمين وحركة كفاية لعدة أشهر.

وثمة تعبير آخر عن النشاط الشبابي خلال هذه الفترة، هو بزوغ حركة صغيرة ولكنها مرتفعة الصوت من المدونين المصريين. ووفقاً لتقرير صدر حديثاً عن "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" التابع لمجلس الوزراء، بلغ عدد المدونات في مصر 160 ألفاً في شهر نيسان/ إبريل 2008. وبينما لا تزيد نسبة المدونات السياسية عن العشرين بالمائة، فإنها تمكنت مع ذلك من تحريك الجو ومن جذب الانتباه الشعبي والرسمي. ولقد كانت هذه المدونات مميزة بسبب جرأتها في انتقاد الشخصيات العامة والممارسات الرسمية. واستخدم المدونون لغة حارة لنقد الشخصيات العامة، بمن في ذلك الرئيس وابنه. كما أنهم اعتمدوا على الإعلام المتعدد، مستخدمين الصورة والفيديو ورسوم الكاريكاتير، لإيصال رسالتهم إلى الأسماع. وتحولت بعض المدونات إلى مواقع لتحميل أشرطة مصورة حول التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى من قبل عناصر الأمن المصري. وقد

حركات جديدة من مثل حركة "كفاية" وحزب الغد. وأصبحت حركة "شباب من أجل التغيير"، وهي مجموعة تابعة لحركة كفاية، الصوت القوي خلال الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح خلال أعوام 2004 - 2006، والتي دعت لإصلاحات سياسية ودستورية شاملة. وعلى الرغم من صغر حجم هذه الاحتجاجات، فقد جذبت اهتماماً كبيراً على الصعيد الوطني والدولي لأنها قطعت مع العديد من المحرمات التي وسمت الحياة العامة في مصر لعقود عديدة. فأولاً: ركز المحتجون على القضايا الداخلية بدلاً من القضايا الخارجية؛ وثانياً: تم تنفيذ مظاهرات

شعبية في المناطق العامة دون الحصول على إذن رسمي، خارقين بذلك حظراً طويلاً الأمد على أي تظاهرة شعبية خارج الحرم الجامعي؛ وثالثاً: رفع المحتجون شعارات هاجمت الرئيس والمؤسسات الأمنية بشكل مباشر، خارقين أيضاً "تابوها" عريقاً يحظر التعرّض بالنقد لهذه المؤسسات "السيادية"؛ وأخيراً: استخدم المتظاهرون أشكالاً جديدة من الاحتجاج، من مثل مسيرات الشموع الصامته التي ساعدت في جذب المزيد من الاهتمام.

وكان دور الشباب أيضاً ملحوظاً خلال التظاهرات التي رافقت احتجاج القضاة في ربيع 2006. وكان مجلس القضاء الأعلى عرض على لجنة تأديبية قضاة اكتشفوا حالات من التزوير في انتخابات عام 2005 البرلمانية. ورداً على ذلك، نفذ نادي القضاة

بعضهم ملتزم بحزب الغد، مجموعة على موقع فيس بوك وراحوا يطالبون بإضراب وطني تضامناً مع عمال المحلة. وكان أن التقط المدونون الدعوة من أجل الإضراب العام ونشروها في مدوناتهم. وبعدها انتقلت الدعوة إلى وسائل الإعلام الكبرى، وحظيت بالتالي باهتمام وطني عريض. وبحلول 6 نيسان/إبريل، بدأ وكأن الجميع قد سمعوا بالإضراب المقترح، وبالفعل فقد أثر بعض الناس الذين لا نعرف عددهم أن يبقوا في بيوتهم في ذلك اليوم، الذي كان يوماً على ذلك عاصفاً بشكل خاص. ومن جهته، فقد كانت ردة فعل النظام قاسية، سواء على العمال المضربين أم على التحرك على الفيس بوك. فقد أجبرت قوات الأمن المضربين بالقوة على فك إضرابهم. وكنتيجة لذلك، انتقل العنف إلى الشوارع، وقتل بضعة أشخاص على يد الشرطة. وبطريقة متوازية، فقد اعتقل عدد من الناشطين الذين شكلوا المجموعة على الفيس بوك، وتم توقيفهم لبضعة أسابيع.

سمات الموجة الراهنة من النشاط الشبابي

تمتلك الموجة الأخيرة من التحركات التي يمكن إرجاعها إلى خريف العام 2000 بعض السمات المتفردة التي تميزها عن سابقتها في مصر. أولاً وقبل كل شيء، فقد حدثت الموجة الراهنة من النشاط الشبابي خارج كل الأطر الحزبية الموجودة

ساعدت مثل هذه الأشرطة على وضع قضية التعذيب في مصر على الأجندة الوطنية، وتم بالفعل معاقبة بعض ضباط الأمن نتيجة لنشر المدونات أشرطة تدينهم.

وفي عامي 2007 - 2008، بدأت النشاطات بالتضاؤل نتيجة لحملة القمع ضد الحركات السياسية المصرية. غير أنه، ومع انحسار النشاطات الشبابية، بدأ شكل آخر من أشكال التحرك يحظى بالزخم. فقد شهد عامي 2007 و 2008 مستويات غير مسبوقه من الإضرابات التي قام بها موظفو الحكومة وعمال المصانع. فتضاؤل المداخل الحقيقية بسبب التضخم، إضافة إلى ارتفاع الأسعار، أديا إلى صعوبات معيشية بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان. وكان ذلك هو المحرك لسلسلة من الاحتجاجات زادت عن الألف في النصف الأول من عام 2008. ولكن مطالب العمال وموظفي الحكومة كانت في مجملها محصورة في القضايا الاقتصادية، وبدا أن التنسيق بين المحتجين في المواقع المختلفة كان ضعيفاً. وكان الاستثناء الوحيد من هذا النموذج هو إضراب 6 نيسان/إبريل الذي شهد تحركاً مشتركاً بين عمال النسيج في المحلة الكبرى من ناحية، والناشطين الشباب في المدن من ناحية أخرى. وكان عمال النسيج قد خططوا لاحتجاج يوم 6 نيسان/إبريل، بعدما فشل الحكومة في الالتزام بمطالب كانوا قد تقدموا بها في حركة احتجاج سابقة. فشكل عدد من الناشطين الشباب، قيل أن

مع النظام، وفضّلت على ذلك إصلاحاً سياسياً شاملاً. ولا غرو إذن أن تكون هذه الحركات أكثر جذباً للشباب.

والسمة الثانية التي تميز الموجة الراهنة من التحركات هي خلوها في الأغلب الأعم من الإيديولوجية بطبيعتها. إن الكثير من الشباب الذين انضموا إلى حركات مثل "اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية" و"كفاية" و"شباب من أجل التغيير"، وكذلك المدونين على الإنترنت، لم تكن لهم توجهات أيديولوجية محددة واضحة الملامح. بيد أن معظمهم يشتركون في قيم محددة، مثل التزامهم بحقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، بينما أظهر بعضهم توجّهات يسارية أو إسلامية. وعلى العكس من الأجيال السابقة من الناشطين الذين كانوا مأخوذين بشكل كامل بكتابات الكتاب الماركسيين والإسلاميين، فإن معظم الناشطين الحاليين يبحثون أكثر عما يجمع عليه الناس من البناء والفعل، أكثر من بحثهم عن المهاترات الإيديولوجية النظرية.

والسمة الثالثة التي تحدد نشاطات الشبابية خلال هذه المرحلة هي أن معظم الحركات التي ظهرت إلى الوجود منذ العام 2000، تنزع لأن تكون شاملة ومتنوعة في بنيتها الداخلية. إن حركة مثل اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية تميل

على الساحة، بما في ذلك الإخوان المسلمين. وكان التطبيق الصارم للتقييدات التي فرضت من قبل النظام على التحركات الطلابية على امتداد التسعينات من القرن الفائت، بالإضافة إلى الحظر الشديد على الأحزاب والحركات السياسية، قد أسهما في إضعاف العلاقة بين طلبة الجامعات من ناحية، وبين الأحزاب والحركات السياسية من ناحية أخرى. زد على ذلك أنه خلال التسعينات، كانت جميع الحركات والأحزاب السياسية، بما في ذلك الإخوان المسلمين، قد عانت من انقسامات داخلية وتحلّل تنظيمي، وذلك جزئياً على الأقل نتيجة لاستمرار هيمنة القيادات العجوز على مقاليد الأمور الحزبية وتهميش الكادرات الشابة التي تتمتع بأفكار أكثر اعتدالاً. على أنه، ورغم الابتعاد عن الانخراط في الحركات والأحزاب السياسية القديمة، فإن الشباب كانوا عاملاً مساهماً مهماً في تأسيس أحزاب وحركات جديدة، كاللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وحركة كفاية وحزب الغد. وكانت القيادة في هذه حركات لكوادر في منتصف العمر، من الناشطين في مرحلة السبعينات، انشق الكثير منهم عن أحزاب أقدم خلال مرحلة التسعينات. وتنحو هذه الحركات الجديدة لأن تكون أكثر اعتدالاً وبراغماتية في خطابها، كما تنحو لتبني أسلوب متوافق عليه، يركز على ما يجمع المصريين أكثر مما على ما يفرقهم. هذا بالإضافة إلى أن هذه الحركات كانت أقل تصالحية في تعاملها

تمت الهيمنة عليها من قبل النظام خلال فترة التسعينات غير فاعلة ومنفصلة عن نشاط الطلاب.

السمة الخامسة هي الدور الثانوي الذي لعبه الطلاب الإسلاميون. فمنذ أواخر السبعينات، كان شباب الحركات الإسلامية هم الأبرز نشاطاً في التحركات الشبابية. وعلى امتداد معظم فترتي الثمانينات والتسعينات، تمت الهيمنة على الجامعات كما على الاتحادات الطلابية من قبل ناشطين من جماعة الإخوان المسلمين. بيد أن هذا الحضور قد بدأ يقع تحت طائلة المراقبة والاحتواء وذلك بسبب القمع المعمم. ومن جهتها، فقد تبنت جماعة الإخوان المسلمين سياسة عدم الظهور، وحاولت أن تتجنب المزيد من المواجهات مع النظام. ومن هنا، فإنه في عامي 2000 و2003، ابتعد الإسلاميون عن اتخاذ زمام المبادرة في التظاهرات التي كانت تدعم الانتفاضة أو تعادي الحرب في العراق. ومثل ذلك حدث في عامي 2004 و2005، عندما غيرت التحركات الشبابية مسارها باتجاه القضايا الداخلية. فقد أحجم الناشطون المرتبطون بجماعة الإخوان عن حشد قواهم لدعم القضايا المطروحة راهناً، وتحديدًا الإصلاح السياسي. وكان على الإخوان المسلمين أن ينتظروا حركة كفاية التي راحت تجذب الانتباه المحلي والدولي لكي يبدعوا بحشد قواهم من أجل الإصلاح السياسي.

لأن تضم جنباً إلى جنب ناشطين من مشارب أيديولوجية مختلفة، يشتركون في الالتزام بالقيم ذاتها، من مثل دعم الانتفاضة والإصلاح الدستوري. زد على ذلك أنه، وعلى العكس من الحركات الائتلافية التي وجدت في الثمانينات والتسعينات من القرن الفائت، فإن الحركات الأحدث لم تحدد نشاطاتها في كتابة بيانات وإعلانات مشتركة، بل مضت أبعد من ذلك، مركزة أكثر على العمل المباشر وعلى التعبئة من أجل أهداف عامة.

والسمة الرابعة المميزة للموجة الأخيرة من التحركات الشبابية هي أنها وجدت بشكل واسع خارج الجامعات. فعلى امتداد معظم القرن العشرين، كان حرم الجامعات هو المكان الأساسي لتحركات الشباب. على أنه منذ مطلع التسعينات، وكنتيجة للتقييدات الصارمة التي فرضها النظام على النشاط السياسي داخل الجامعات، غدا النشاط الشبابي هنالك محدوداً للغاية. ورغم أن الطلاب اشتركوا بتنفيذ بعض التظاهرات داخل الحرم الجامعي، فإن معظم الأحداث المهمة التي قاموا بها منذ سنة 2000 كانت تجري خارج الجامعات. وبينما كانت اتحادات الطلاب تلعب دوراً مركزياً في قيادة التحركات الطلابية، فإن هذا الدور قد اختفى بشكل كبير خلال الموجة الراهنة من التحركات الشبابية. وقد أضحت اتحادات الطلاب التي

والحركات السياسية المعارضة، في كسب ود الشباب الذين فضلوا الانضمام إلى الأحزاب الجديدة التي تأسست في مصر. إلا أن النظام، وبدعم ضمني من بعض تلك الأحزاب والحركات السياسية القديمة، قد استطاع أن يقضي على هذه المجموعات الجديدة، وبالتالي فهو يترك الشباب المصري بدون من يقودهم أو يعبر عنهم. فهي هي كفاية تلفظ أنفاسها وها هو أيمن نور، زعيم حزب الغد، يقضي خمس سنوات في السجن.

إن الإقصاء متعدد الجوانب للشباب، متضافراً مع إصرار النظام على سد كل المسارب أمام مساهمة الشباب في الحياة العامة، يهدد بأن تتخذ نشاطات الشباب طابعاً راديكالياً. فحتى اللحظة، كانت تحركات الشباب معتدلة وإصلاحية في تعبيراتها، وقد اعتمدت بشكل مطلق على التكتيك اللاعنفي. ولكن الإقصاء المستمر يمكنه أن يقود إلى ظهور جماعات أكثر راديكالية ونضالية بين الشباب. ولذلك، فإن التحدي الأكبر الآن أمام الحزب الحاكم وأمام الأحزاب والقوى السياسية المعارضة هو أن تفسح في المجال لظهور مجموعات جديدة أقدر على تمثيل الشباب والتعبير عن احتياجاتهم. وما لم يتحقق هذا التطور، فإن الشباب في مصر، مثلهم مثل باقي البلدان العربية، سيقفون قنبلة موقوتة.

وأما آخر السمات التي تميز حقبة التحركات الشبابية الراهنة عن سابقاتها، فهي الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات كوسيلة تنظيمية وتعبوية معاً، وأيضاً كوسيلة للتعبير عن رؤى الشباب. وبالنظر إلى التقييدات الصارمة على مشاركة القوى السياسية، استطاع الشباب استخدام الشبكة العنكبوتية لكي يخلقوا فضاءً سياسياً بديلاً أو افتراضياً. وتجلي هذا أكثر ما تجلى خلال إضرابات 6 نيسان/ إبريل التي كانت نظمت بمجملها بواسطة الإنترنت وبواسطة المدونات التي تنتمي بشكل مستمر ويكتبها الشباب.

خاتمة

إن الموجة الأخيرة من التحركات الشبابية، التي يمكن العودة بها إلى انتفاضة عام 2000، قد سلطت الضوء على واحدة من أهم التحديات التي تواجه النظام السياسي المصري، ألا وهي معاناة فئة الشباب، الواسعة بالمقارنة مع عدد السكان، من شتى أشكال الإقصاء ومن نظام سياسي مترهل لا يلبي متطلباتها. وتبين للعيان وبشكل واضح خلال السنوات الثماني الماضية، عدم قدرة البنى السياسية الموجودة، سواء في النظام أم في المعارضة، على إدماج الشباب. ولذلك، فقد كانت معظم الحركات الشبابية تحدث خارج الأطر السياسية الموجودة سابقاً. وقد فشل كل من الحزب الحاكم، والأحزاب